انعكاسات الوضع الاقتصادي على الواقع الاجتماعي للدول العربية

د. عقبة ريمي
جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي - الجزائر
okba39@gmail.com

د. رياض ريمي
جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي - الجزائر
riadhrimi@gmail.com

Reflections of the economic situation on the social reality of Arab countries

Dr. Rimi Okba
University of Echahid Hamma Lakhder - Eloued; Algeria

Dr. Rimi Riadh
University of Echahid Hamma Lakhder - Eloued; Algeria

Received:2016 Accepted: 2016 Published: 2016

ملخص:

تعاني البلدان العربية من انخفاض مستوى التجانس الاقتصادي والسياسي والاجتماعي أحياناً، ولابد من التنبيه إلى خطورة استمرار التباعد الاقتصادي وتراجع العمل العربي الاقتصادي المشترك بين البلدان العربية أياً كانت الخلفيات في ذلك، إذ تظهر بعض المؤشرات أن رغم التقدم الملحوظ لغالبية الدول العربية في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة خلال الفترة 2000-2012 خاصة في مجالات تعميم التعليم، والرعاية الصحية، وتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر، إلا أن هذه الدول لا تزال تواجه تحديات رئيسية تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني والبطالة، والحاجة إلى إصلاح التعليم ورفع كفاءة الموارد البشرية، ووفقا لدليل التنمية البشرية تصنف الدول العربية ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة حيث لا تزال تعاني من تدني مستويات التنمية البشرية، وخاصة الدول الأقل نموا ضمن المنطقة العربية.

الكلمات المفتاحية: الوضع الاقتصادي، الواقع الاجتماعي، دول العربية.

Abstract :

Arab countries are suffering from a low level of economic, political and social homogeneity sometimes, and must be alert to the seriousness of the continuing economic divergence and the decline of joint Arab economic action among the Arab countries, whatever backgrounds were in it, as some indicators show that despite the remarkable progress of the majority of Arab states in the direction of achieving the Millennium Development Goals third Millennium during the period 2012-2000, especially in the areas of universal education, health care, and promote gender equality and the fight against poverty, but these countries are still facing major challenges is the high population growth and unemployment, and the need to reform education and improve the efficiency of human resources, and in accordance with human development index Arab countries classified as medium human development countries where there are still suffers from low levels of human development, especially the least developed countries within the Arab region.

Key words: *the economic situation, the social reality, the Arab states.*

تمهيد:

لقد كان عام 2012 سنة الفوارق المتزايدة بين اقتصاديات الدول العربية ومساراتها الإنمائية، فمعظم الدول المصدرة للنفط ولاسيما الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تسير بخطى ثابتة نحو الانتعاش الاقتصادي عقب الأزمة الاقتصادية العالمية، أما الدول الغير نفطية فتجاهد من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل تناقص مخزونها من العملات الأجنبية، ولقد أدى التفاوت الكبير بين دول المنطقة بالإضافة إلى عدم الاستقرار

السياسي والاضطرابات الاجتماعية إلى عرقلة حركة الأموال من الدول الرئيسية المصدرة لنفط إلى سائر دول المنطقة، وأدى ضعف الثقة في العمليات التجارية بين الدول إلى تجزئة الاقتصاديات فكانت الحصيلة ارتفاعاً في معدّلات البطالة حتى في دول مجلس التعاون الخليجي.

ولقد أثرت هذه الصعوبات التي تواجه اقتصاديات الدول العربية بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية على مسار التنمية الاجتماعية في المنطقة، مما جعل هذه الدول تتخذ سلسلة من السياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي وعلى وجه الخصوص سياسات الاستقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية التي تستهدف توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل وتعزيز فرص وأساليب مشاركة القطاع الخاص في مختلف مجالات التنمية، ولذلك سنحاول من خلال هاته الدراسة معالجة الاشكالية التالية:

- ما مدى انعكاس الوضع الاقتصادي على الواقع الاجتماعي للدول العربية ؟

ولمعالجة اشكالية الدراسة ارتأينا تقسيم الدراسة إلى قسمين أساسيين:

- ✓ الواقع الاقتصادي في الوطن العربي؛
- ✓ الواقع الاجتماعي في الوطن العربي.

أولا: الواقع الاقتصادي في الوطن العربي

للحديث عن الواقع الاقتصادي للوطن العربي سنعتمد على مجموعة من الإحصائيات والتقارير الاقتصادية التي تُستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الأداء الاقتصادي ومعرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه، وسنركز في حديثنا على أداء الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، وظاهرة التضخم.

1. **الناتج المحلي الإجمالي** Gross Domastic Product (GDP)

يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة كمية الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات لإشباع حاجات المجتمع وتحقيق مستوى مرتفع من الرفاهية، ويهدف أيضا إلى تحقيق زيادات سريعة في الإنتاج وتخفيض معدلات البطالة والمحافظة على استقرار الأسعار، من هنا جاءت أهمية دراسة الناتج المحلي الإجمالي بشكله السلعي والخدمي والذي يمكن تعريفه: (على أنه مجموع القيم النقدية لسلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل قطاعات الاقتصاد المحلي في بلد ما وخلال فترة زمنية معينة غالبا ما تقاس هذه الفترة بالسنة)[1].

كما يعتبر مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المؤشر الرئيسي لقياس معدلات النمو الاقتصادي، حيث أنه يشمل جميع قطاعات الاقتصاد بما يعطي صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي الحالي لدولة ما أو إقليم معين،

وسنحاول فيما يلي التعرف على أداء الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، ومن ثم الحديث على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة.

1.1. أداء الناتج المحلي الإجمالي:

تباين أداء الاقتصاديات العربية خلال السنوات الأخيرة تبعًا لتطورات الاقتصاد العالمي ومدى ارتباطها به، وما تملكه من ثروات نفطية إذ كان لارتفاع عائدات صادرات النفط أثراً كبيراً في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتشير البيانات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي وصل إلى 2692 مليار دولار سنة 2012 في حين كان سنة 2000 لا يتجاوز 715 مليارا دولار، فقد حقق معدل النمو للناتج في العالم العربي 4.9% في المتوسط خلال الفترة 2000 - 2012، وكانت معدلات الأداء سنة 2004 هي الأفضل حيث سجل هذا المعدل قيمة 9.0% بينما كان سنة 2009 هو الأسوأ وفق هذا المؤشر حيث حقق معدل قدر بـ 1.1% بسبب التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية، والشكل التالي يوضح تطور أداء الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2012:

الشكل رقم (1): أداء الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي خلال الفترة (2000-2012):

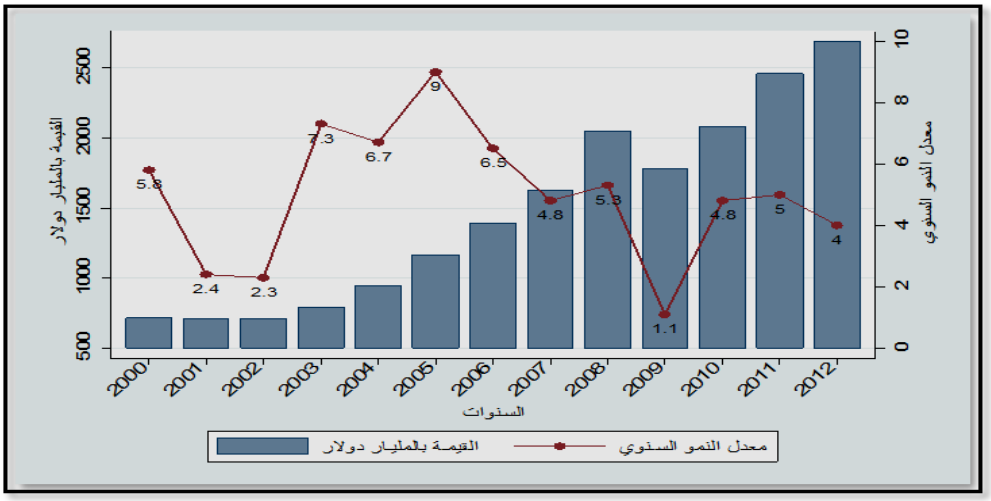

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص: 19.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن تقديرات إجمالي الناتج المحلي للدول العربية ككل تشير إلى تراجع الأداء الاقتصادي في سنة 2001 مقارنة بسنة 2000، حيث انخفض الناتج من حوالي 715 مليار دولار في سنة 2000 إلى حوالي 706 مليار دولار في سنة 2001، وقد تضافرت مجموعة من العوامل أدت إلى هذا التراجع أهمها انخفاض عائدات الصادرات النفطية من حوالي 192 مليار دولار سنة 2000 نتيجة انخفاض الأسعار العالمية لسلة خامات أوبك من حوالي 27.6 دولار للبرميل إلى حوالي 23.1 دولار للبرميل، وانخفاض كميات إنتاجه في الدول العربية من 21.0 مليون برميل لليوم في المتوسط إلى 20.5 مليون برميل في العامين على الترتيب، كما أن الأداء الاقتصادي قد تأثر في الربع الأخير من سنة 2001 بأحداث 11 سبتمبر التي انعكست سلبا على النشاط

الاقتصادي الدولي وعلى حركة التجارة الخارجية لسلع والخدمات والأنشطة المرتبطة بها، وما صاحب ذلك من اضطراب في الأسواق المالية الدولية وتقلص حجم التدفقات الاستثمارية الخارجية المتجهة إلى الدول النامية ومن بينها دول المنطقة العربية[2].

أما سنة 2002 فقد حقق الناتج نموا متواضعا حيث تشير التقديرات إلى أنه قد ارتفع إلى 713 مليار دولار محققا معدل نمو قدره 1.90%، كما اتسم الأداء الاقتصادي ككل بالتحسن خلال سنة 2003 مقارنة بأداء العامين السابقين إذ يقدر الناتج بحوالي بـ 794 مليار دولار محققا معدل نمو قدره 7.3%، ويرجع هذا التحسن في جزء منه إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام وزيادة كميات إنتاجه وتصديره وبالتالي زيادة قيمة العوائد النفطية للدول المصدرة له، وزيادة مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشير التقديرات إلى أن ناتج الصناعة الاستخراجية قد ارتفع بنحو 38.3 مليار دولار خلال سنة 2003 أي بزيادة نسبتها 23.1% مقارنة بزيادة طفيفة لم تتعد نسبتها 0.9% في سنة 2002، كما يرجع تحسن النمو في جانب منه كذلك إلى النتائج الايجابية لسياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي طبقتها الدول العربية وعلى وجه الخصوص سياسات الاستقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية التي تستهدف توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل وتعزيز فرص وأساليب مشاركة القطاع الخاص في مختلف مجالات التنمية[3].

الشكل رقم (2): معدلات النمو الحقيقي وسعر النفط الخام وأبرز الأحداث الإقليمية والعالمية خلال الفترة (1990-2010):

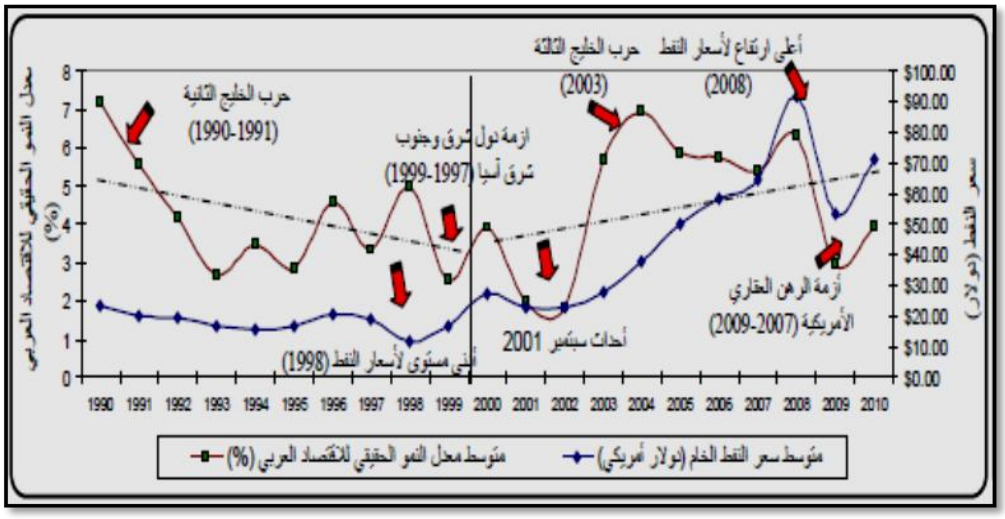

المصدر: هبة عبد المنعم، أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، صندوق النقد العربي، 2012، ص: 14.

ولقد واصل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل ارتفاعه خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2008، وقد ساهم في نموه استمرار تصاعد أسعار النفط إلى مستويات قياسية في ظل نمو اقتصادي عالمي مرتفع (الشكل(2))، إلا أن التراجع الطفيف في أسعار النفط خلال منتصف سنة 2006 وقرار منظمة أوبك في أواخر هذه

السنة بتخفيض مستويات إنتاج دول المنظمة ساهما أيضا في الحد من تسارع نمو عائدات النفط وبالتالي الحد من تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المصدرة للنفط[4]، أما في سنة 2008 فقد بلغ الناتج حوالي 2050 مليار دولار محققا بذلك معدل نمو 5.3%، وقد جاء هذا النمو مدفوعا بالنمو المرتفع لقطاعات الإنتاج السلعي خاصة الصناعات الاستخراجية حيث ساهم ارتفاع أسعار النفط خلال النصف الأول من نفس السنة إلى أعلى مستوى له في زيادة إجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع في الدول العربية ككل[5].

وفي سنة 2009 سجل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية انكماشاً بقيمة تقدر بحوالي 1781 مليار دولار وبمعدل نمو 1.1%، ويعتبر تراجع قيمة الناتج أول تراجع لتلك القيمة منذ الطفرة النفطية التي بدأت في سنة 2003 وحتى منتصف سنة 2008، ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض قيمة صادرات الدول المصدرة للنفط الناجم عن التراجع الحاد في أسعار النفط خلال منتصف سنة 2008 وبداية سنة 2009، وتخفيضات إنتاج النفط من قبل أهم الدول المصدرة له خلال سنة 2009 تماشياً مع قرارات منظمة أوبك المتخذة في هذا الشأن، وتأثرت الدول العربية الأخرى بالأزمة الاقتصادية العالمية بالخصوص من خلال انخفاض الطلب على صادراتها وتراجع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية ورأس المال وعوائد السياحة وبدرجة أقل تحويلات العاملين من الخارج[6].

وقد ساهم ارتفاع وتيرة نمو الاقتصاد العالمي في ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية وزيادة عائدات صادرات الدول العربية المصدرة له، وتوسع الطلب على صادرات بعض الدول العربية، وتحسن تدفقات الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال وتحويلات العاملين بالخارج، حيث كان لكل هذه العوامل أثر ايجابي على قيمة الناتج ومعدل نموه في الدول العربية خلال سنة 2010 محققا بذلك قيمة 2085 مليار دولار و معدل نمو قدره 4.8%[7].

ولقد ألقت الأحداث والتطورات التي عرفتها المنطقة ككل وبعض الدول العربية بشكل خاص خلال سنة 2011 بضلالها على الأداء الاقتصادي لهذه الدول، فقد أثرت بعض التطورات الجيوسياسية في المنطقة العربية إلى جانب عوامل أخرى متعلقة بالعرض والطلب مثل توقف إنتاج وتصدير النفط في ليبيا على أسواق النفط مما أدى إلى زيادة أسعار النفط الخام بحوالي 39% بالمقارنة مع سنة 2010 وبقائها عند مستويات مرتفعة نسبيا خلال سنة 2011، وأدت هذه العوامل إلى ارتفاع عائدات الدول العربية من صادرات النفط بحوالي 41% بالمقارنة مع سنة 2010 مما اثر ايجابيا على قيمة الناتج ومعدل نموه خلال سنة 2011 محققا بذلك قيمة 2460 مليار دولار ومعدل نمو قدره 5.0%[8].

2.1. معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي:

تظهر تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الثابتة وبالعملات الوطنية في سنتي 2011 و2012 التباين الواضح في الأداء بين الدول النفطية وغير النفطية من ناحية، والدول التي شهدت حالة من

عدم الاستقرار وبقية الدول العربية من ناحية أخرى، حيث سجلت الدول الرئيسية المصدرة للنفط أعلى معدلات النمو بالأسعار الثابتة في سنة 2012 تراوحت بين 2.4% في الجزائر و 108.6% في ليبيا حيث استفادت هذه الدول من بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة، وسجّل عدد من الدول العربية معدلات نمو أقلّ من المعدلات التي سجلتها خلال السنوات السابقة نتيجة لتأثرها بالظروف السياسية الداخلية أو في المنطقة العربية ككلّ.

الجدول رقم (1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لسنتي 2011 و2012

الدول العربية	معدل نمو الناتج المحلي بالعملات الوطنية(%)				معدل نمو الناتج المحلي بالدولار(%)	
	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية		بالأسعار الجارية	
	2011	2012	2011	2012	2011	2012
الأردن	2.6	2.7	9.1	7.3	9.1	7.3
الإمارات	3.9	4.4	21.3	10.1	21.3	10.1
البحرين	1.9	3.4	13.4	5.6	13.4	5.6
تونس	- 1.8	3.6	2.9	9.1	4.7	- 1.6
الجزائر	2.4	2.4	20.3	10.5	22.9	3.8
جيبوتي	4.5	4.8	9.7	9.5	9.7	9.5
السعودية	8.5	6.8	27.1	6.2	27.1	6.2
السودان	2.7	- 9.7	16.1	30.5	0.4	- 2.6
سوريا	- 3.4	- 18.8	2.9	15.7	0.3	- 15.1
العراق	7.5	8.3	33.6	15.9	33.6	16.3
عمان	5.4	8.3	19.0	11.6	19.0	11.6
فلسطين	9.9	4.9	…	...	24.0	5.3
قطر	13.0	6.2	37.0	12.2	37.0	12.2
القمر	2.2	2.5	5.2	5.4	10.4	- 2.2
الكويت	6.3	7.9	29.0	15.7	34.0	14.1
لبنان	1.5	1.7	8.0	7.0	8.0	7.0
ليبيا	- 62.6	108.6	- 51.9	134.2	- 50.3	126.8
مصر	1.8	2.2	13.6	12.5	7.8	9.0
المغرب	5.0	2.4	5.0	5.8	2.4	5.6
موريتانيا	4.0	6.0	17.4	6.4	12.0	3.2
اليمن	- 11.5	2.0	- 1.9	4.8	0.8	4.8

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص: 20.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ تسجيل معدلات النمو بين سنتي 2011 و2012 تحسنا في كل من البحرين، وتونس، ومصر، واليمن، إلا أن ذلك التحسن كان محدودا نتيجة تواصل الاضطرابات الداخلية خلال سنة 2012 في هذه الدول، بالإضافة إلى عوامل أخرى خاصة بكل دولة مثل الانقطاع الجزئي والمؤقت لإنتاج النفط في البحرين واليمن، وتأثر الطلب على صادرات كل من تونس ومصر والمغرب نتيجة تراجع آفاق النمو في دول

المجموعة الأوروبية على خلفية أزمة المديونية التي يعُاني منها عدد من تلك دول، وكذلك تأثر النمو في كل من لبنان والأردن نتيجة للاضطرابات السياسية في سوريا التي أثرت على حركة السياحة والخدمات في هاتين الدولتين.

وسجل الناتج في السودان انكماشا بالأسعار الثابتة نتيجة لتداعيات انفصال شماله عن جنوبه ووجود اضطرابات في مناطق أخرى من البلاد، وتراجع معدل النمو في فلسطين نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهها بسبب الحصار الإسرائيلي فضلا عن تأثر الإنتاج الزراعي بسبب الظروف المناخية غير الملائمة، وانكمش الناتج الحقيقي في سوريا للسنة الثانية على التوالي بنسبة 18.8% نتيجة تواصل حالة الاضطرابات الأمنية التي يشهدها هذا البلد، وتراجع النمو في المغرب جرّاء الظروف المناخية الصعبة التي أثرت على الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى تأثير الركود الاقتصادي الذي أصاب المجموعة الأوروبية على صادرات المغرب[9].

2. نصيب الفرد من الناتج المحلي:

نصيب الفرد أو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويسمى أيضاً بمعدل الدخل الفردي، هو مؤشر اقتصادي يقيس درجة التنمية الاقتصادية في دولة ما بالإضافة إلى مستوى الرفاه الاجتماعي، خاصة وأنه يعبر عن مدى تغير متوسط دخل الفرد ومدى تطور حصته من إجمالي الدخل في الاقتصاد، وسنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى تطور نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة على حدى.

1.2. تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

تشير التقديرات إلى أن المتوسط العام لنصيب الفرد العربي من الناتج قد ارتفع إلى حوالي 7682 دولار في سنة 2012 مقارنة بحوالي 2660 دولار في سنة 2000، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية مما ساهم في ارتفاع الناتج لمجموع الدول العربية وبالتالي ارتفاع نصيب الفرد من هذا الناتج*.

الشكل رقم (3): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2012:

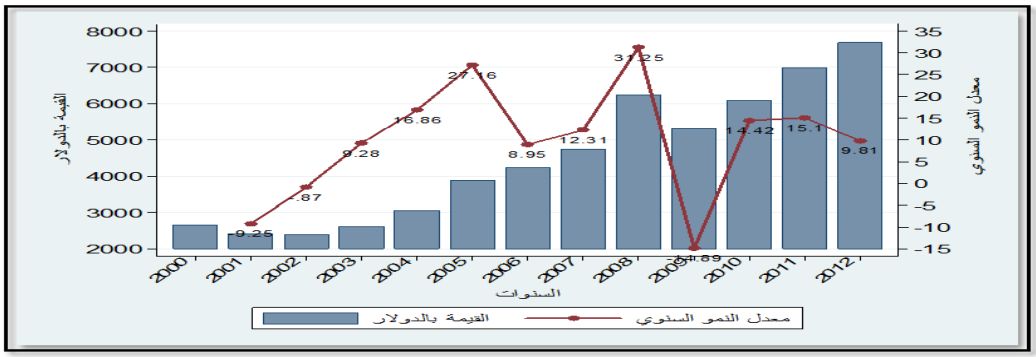

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص: 19.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص: 21.

تقديرات الشكل (3) إلى أن المتوسط العام لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية قد انخفض إلى حوالي 2393 دولار في سنة 2002 مقارنة بحوالي 2660 دولار في سنة 2000، وذلك نتيجة لنمو السكان بمعدل يفوق معدل نمو الناتج لمجموع الدول العربية[10].

ولقد بدأ هذا المتوسط الاتجاه التصاعدي منذ سنة 2003 حتى سنة 2008 مسجلا بذلك نسبة زيادة إجمالية بلغت حوالي 50% خلال تلك الفترة وتقترن هذه الزيادة في تلك الفترة بالزيادة الهامة لعوائد الصادرات النفطية[11]، إلا أنه تراجع من حوالي 6241 دولار في سنة 2008 إلى حوالي 5312 دولار سنة 2009 مسجلا بذلك انكماشا بلغت نسبته 14.89% وهو أول تراجع لمتوسط نصيب الفرد من الناتج منذ بداية الطفرة النفطية[12].

وفي سنة 2010 شهدت جميع الدول العربية تحسنا في مستوى نصيب الفرد من الناتج مقارنة مع سنة 2009 فقد ارتفع من حوالي 5312 دولار للفرد إلى حوالي 6078 دولار في سنة 2010، مسجلا بذلك معدل نمو بلغ نحو 14.42% وبالتالي تحول الانكماش في متوسط نصيب الفرد من الناتج خلال سنة 2009 إلى نمو موجب في سنة 2010، وكان ذلك ملحوظا بصورة خاصة في الدول المصدرة للنفط في ضوء الانتعاش الكبير في أسواق النفط الدولية في سنة 2010[13]، ولقد واصل نصيب الفرد من الناتج في التحسن خلال سنتي 2011 و 2012 فقد ارتفع إلى حوالي 7682 دولار للفرد سنة 2012 مسجلا بذلك معدل نمو بلغ 9.8% مقارنة بسنة 2011[14].

2.2. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تفاوت بين مختلف الدول العربية حيث انقسمت إلى مجموعتين، فتضم المجموعة الأولى دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى لبنان وليبيا والتي حققت قيم لنصيب الفرد من الناتج أعلى من متوسط العام لدول العربية ككل، أما المجموعة الثانية فتضم بقية الدول التي حققت قيم لنصيب الفرد من الناتج أقل من المتوسط العام، الجدول (2).

الجدول رقم (2): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول العربية

لسنوات 2000 و 2005 و2008-2012:

الدول العربية	2000	2005	2008	2009	2010	2011	2012	معدل النمو 2012-2011 (%)
قطر	28925	49151	79606	59669	72958	98948	107427	8.6
الكويت	17009	27014	42877	30423	33455	43448	47930	10.3
الامارات	34837	43989	39073	31074	34780	41694	45461	9.0
السعودية	9203	14197	20157	16095	19113	23594	24912	5.6
البحرين	12582	15140	23300	19465	20930	24399	24705	1.3
عمان	8097	12318	21187	15199	21209	21236	21560	1.5
لبنان	4585	5617	7483	8679	9239	9915	10541	6.3
ليبيا	6130	7186	11727	8248	9496	4571	10041	119.6

متوسط الدول	2660	3886	6241	5312	6078	6996	7682	9.8
العراق	871	1296	3376	2978	3757	4892	5545	13.4
الجزائر	1801	3132	4959	3906	4495	5414	5509	1.8
الأردن	1742	2300	3759	3989	4329	4622	4850	4.9
تونس	2244	3216	4335	4182	4203	4352	4238	-2.6
مصر	1560	1267	2160	2450	2775	2924	3119	6.7
المغرب	1298	1973	2849	2871	2867	2902	3030	4.4
سوريا	1160	1560	2677	2682	2912	2850	2390	-16.1
السودان	430	994	1655	1492	1671	1625	1943	19.6
جيبوتى	817	895	1132	1172	1223	1301	1382	6.2
اليمن	622	953	1391	1265	1346	1318	1342	1.8
موريتانيا	405	623	1104	924	1080	1180	1189	0.8
جزر القمر	366	627	784	773	764	824	788	-4.4

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص:21.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطر تصدّرت ترتيب الدول سنة 2012 من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج 107 ألف دولار متبوعة بكل من الكويت بحصة من الناتج بلغت حوالي 48 ألف دولار للفرد، والإمارات بحصة بلغت حوالي 45.5 ألف دولار للفرد، وانعكست التطورات في أداء الاقتصاديات العربية إلى زيادة تباين حصة الفرد من الناتج حيث أصبح يمثل نصيب الفرد من الناتج في قطر أوّل دولة عربية من حيث الترتيب حوالي 136 مرّة نصيب الفرد في القمر آخر دولة في الترتيب مقابل 120 مرّة سنة 2011، ولقد حافظت قطر والكويت والإمارات على المراتب الثلاثة الأولى من حيث نصيب الفرد من الناتج، وفي حين حافظت اليمن وموريتانيا والقمر على المراتب الثلاثة الأخيرة. أما عن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج لسنة 2012 مقارنة بسنة 2011 نلاحظ أن ليبيا سجلت أعلى معدل نمو بلغ حوالي 119.6%، متبوعة بالسودان بمعدل بلغ حوالي 19.6% نتيجة انخفاض عدد سكانه عقب انفصال شماله عن جنوبه، في المقابل سجلت سوريا أكبر انكماش في نفس المتغير بلغ حوالي 16.1% نتيجة للظروف التي يمرّ بها الاقتصاد السوري[15].

3. واقع التضخم بالدول العربية:

يعتبر التضخم ظاهرة عالمية تعاني منه معظم اقتصاديات دول العالم سواءا كانت المتقدمة منها أو النامية وعلى اختلاف أنظمتها أو فلسفتها الاقتصادية ولو بمعدلات متباينة، فهو من الظواهر الاقتصادية السلبية التي تفرض نفسها على دولة أو إقليم ما لفترة معينة إلا أن استمراره لفترات طويلة يعد من المعضلات الاقتصادية، والحالة العربية من الحالات المركبة التي يتعايش فيها التضخم مع مشكلات اقتصادية أخرى مزمنة، حيث تشير التقديرات إلى ارتفاع معدلات التضخم في الدول العربية مقاسا بمعدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين* خلال سنة 2012 بالمقارنة مع سنة 2011 من 6.0% إلى 7.6%، نظرا لبقاء الأسعار العالمية للنفط

والغذاء عند مستويات مرتفعة، وبتأثير الزيادة في مستويات الطلب الناجمة عن ارتفاع مستويات الإنفاق الاستهلاكي نتيجة الزيادة في الرواتب والتحويلات للقطاع العائلي في بعض الدول، إضافة إلى زيادة مستويات الإنفاق الاستثماري في بعض الدول العربية الأخرى.

الجدول رقم (3): معدلات التضخم لدول العربية لسنوات 2000 و2007-2012:

الدول العربية	2000	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الأردن	0.7	4.7	13.9	-0.7	5.1	4.4	4.8
الإمارات	3.1	11.1	12.3	1.6	0.9	0.9	0.7
البحرين	-0.7	3.3	3.5	2.8	1.9	1.0	2.8
تونس	2.9	3.1	4.9	3.5	4.4	3.5	5.6
الجزائر	0.3	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5	11.3
جيبوتي	-2.9	5.0	12.0	1.7	4.0	5.1	5.0
السعودية	-1.1	4.1	9.9	5.1	5.3	5.0	2.9
السودان	8.0	8.1	14.9	10.0	10.6	20.0	31.9
سوريا	-0.6	4.7	15.1	2.8	4.9	4.8	37.0
العراق	5.0	30.8	2.7	-2.8	2.4	5.6	6.1
عمان	-1.2	24.8	12.5	3.5	3.2	4.1	2.9
فلسطين	2.8	2.6	9.9	2.8	3.7	2.9	2.8
قطر	1.7	13.6	15.2	-6.1	-4.3	1.0	1.9
الكويت	1.8	5.5	10.6	4.6	4.5	4.9	3.2
لبنان	0.0	4.1	10.8	2.8	4.5	5.5	6.0
ليبيا	-2.9	6.2	10.4	2.4	2.4	15.9	6.0
مصر	2.8	9.5	18.3	11.8	11.8	10.1	7.1
المغرب	1.9	2.0	3.7	1.0	1.0	0.9	1.2
موريتانيا	6.8	7.3	7.3	2.2	6.3	5.7	4.9
اليمن	4.6	7.9	19.0	3.6	12.3	19.3	10.2
متوسط الدول العربية	1.9	7.9	10.3	3.0	4.4	6.0	7.6

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص:22.

وتختلف معدلات التضخم في الدول العربية فبيانات سنة 2012 تبين أن معدلات التضخم تتباين ما بين 0.7% في الإمارات و37.1% في سوريا، وإذا ما نظرنا إلى أكبر خمس دول عربية من حيث ارتفاع معدلات التضخم نجدها على الترتيب: سوريا 37.1%، السودان 31.9%، فالجزائر 11.3%، ثم اليمن 10.2%، تليها مصر 7.1%، ودلالات الأرقام هنا تؤكد أنه من الطبيعي أن ترتفع معدلات التضخم في سوريا نظرا للوضع الأمني الهش وتعطل منظومة الإنتاج السلعي وشبكات توزيع السلع وانقطاع إمدادات المواد الغذائية، وسجل السودان ثاني أعلى معدل تضخم نتيجة تواصل انخفاض قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار وظروف عدم الاستقرار التي أدت إلى زيادة مستويات الطلب على السلع الغذائية فضلا عن ارتفاع تكلفة المحروقات، كما لابد أن يؤخذ في الحسبان أن

السودان واجه مؤخرا تبعات اقتصادية لانفصال جنوب السودان عنه، وفقدانه لمورد مهم وهو النفط الذي حازت الدولة الجديدة معظمه بعد الانفصال، وسجلت الجزائر ارتفاعا في معدل التضخم من حوالي 4.5% سنة 2011 إلى 11.3% سنة 2012 نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، أما اليمن فإضافة إلى كونه من الدول الأقل نموا فإن الأحداث الأخيرة وما تبعها من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني واستمرار المواجهات المسلحة في بعض أراضيه زادت من حدة مشكلته الاقتصادية ومن الطبيعي في ظل هذه الظروف أن تتزايد معدلات التضخم فيه، ولا تختلف الأحوال في الشأن المصري والليبي من حيث استمرار حالة غياب الاستقرار السياسي والأمني وتراجع معدلات النمو الاقتصادي بهما وبالتالي زيادة الواردات[16].

أما عن منطقة الخليج العربي فتشير إحصائيات سنة 2012 إلى تدني معدلات التضخم بها مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى، فالكويت تحقق المعدل الأكبر للتضخم بين دول الخليج بنسبة 3.2% تليها كل من السعودية وسلطنة عمان بنسبة 2.9% فقطر بـ 1.9%، وفي المرتبة قبل الأخيرة تأتي البحرين بنسبة تضخم تقدر بـ 2.8%، ثم الإمارات بأقل نسبة تضخم بين دول الخليج والدول العربية الأخرى بنسبة0.7%، غير أن هذه الأرقام يجب ألا تنسينا حقيقة مهمة تتعلق بمعدلات التضخم في دول الخليج، وهي أن التضخم فيها يصنف على أنه تضخم مكبوت بمعنى أن أسعار العديد من السلع الأساسية لحياة المواطنين لا تعبر عن واقع حقيقي لآليات العرض والطلب، حيث يتبين أن أسعار الوقود والكهرباء والسلع الغذائية تحظى بدعم كبير من الحكومات وكذلك خدمات التعليم والصحة، وبالتالي فلو أطلقت أسعار هذه السلع حسب قواعد العرض والطلب ودون الدعم الحكومي فسنجد أن معدلات التضخم في دول الخليج تقفز إلى معدلات عالية[17].

ثانيا: الواقع الاجتماعي للوطن العربي:

رغم التقدم الملحوظ لغالبية الدول العربية في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة* خلال الفترة 2000-2012 خاصة في مجالات تعميم التعليم، والرعاية الصحية، وتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر، إلا أن هذه الدول لا تزال تواجه تحديات رئيسية تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني والبطالة، والحاجة إلى إصلاح التعليم ورفع كفاءة الموارد البشرية، ووفقا لدليل التنمية البشرية تصنف الدول العربية ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة حيث لا تزال تعاني من تدني مستويات التنمية البشرية، وخاصة الدول الأقل نموا ضمن المنطقة العربية، وسيتضمن هذا المبحث الواقع الاجتماعي للوطن العربي من حيث العمالة والبطالة، الفقر وتوزيع الدخل، التسرب المدرسي والأمية.

1. العمالة و البطالة:

تعتبر البطالة معضلة سواءا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا يعني أنه على الرغم من أن البطالة تمثل في جوهرها ظاهرة اقتصادية إلا أن عدم معالجتها فإنها قد تقود إلى مشاكل اجتماعية وسياسية، ونظرا لخطورة هذه الظاهرة وأبعادها المختلفة الأمر الذي دفع بجميع الدول إلى اتخاذ التدابير والسياسات المناسبة لمعالجتها، لذا سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى واقع العاملة والبطالة في الدول العربية بالاعتماد على بعض المؤشرات والإحصائيات.

1.1. العمالة:

تواجه الطبقة العاملة العربية تحديات كبيرة في الألفية الثالثة، حيث تنعكس الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الساحة العربية على واقع الطبقة العاملة، ومن جانب آخر فإن الأوضاع الاقتصادية العربية من الاعتماد المتزايد على الخارج وعدم وجود تنمية اقتصادية وتنموية مستدامة، إضافة إلى ضعف التجارة البينية العربية وفشل جملة من المشاريع الاقتصادية التكاملية كالمنطقة العربية للتجارة الحرة وتوحيد الجمارك والسوق العربية المشتركة وغيرها، الأمر الذي خلق تراجعا اقتصاديا أثر على واقع ومستقبل القوى العاملة من توفير فرص العمل اللائق وانخفاض الأجور وزيادة مستويات الفقر وزيادة البطالة وخلق مزيد من العقبات أمام تسهيل وتيسير انتقال القوى العاملة العربية فيما بين الدول العربية، كل ذلك أدى إلى تراجع الوضع الاجتماعي للطبقة العاملة العربية وتماسكها ووحدتها و بالأخص القطاع الشبابي من العمال[18].

ومن جانب آخر فإن الإحصائيات تكشف عن اختلال واضح في سوق العمل وعدم انسجام أسواق العمل العربية من حيث[19]:

- ✓ وجود أسواق عمل عربية طاردة للقوى العاملة حيث نسبة الهجرة للخارج في تزايد؛
- ✓ وجود أسواق عمل عربية مستقبلة وجاذبة للعمالة ولكنها للأسف عمالة أجنبية بدل أن تكون أسواق مفتوحة للعمالة العربية الباحثة عن فرص عمل لائقة؛
- ✓ ازدياد نسبة الفئة الشبابية من القوى العاملة الأجنبية الموجودة في بعض الأسواق العمل العربية مما يشكل تحديا وتنافسا للأعداد الكبيرة من الشباب المواطنين الداخلين في سوق العمل.

وتقدر حجم القوى العاملة للدول العربية ككل سنة 2011 بحوالي 121.4 مليون نسمة وهو ما يمثل حوالي 33.6% من إجمالي عدد السكان لنفس السنة، ويرجع انخفاض هذه النسبة مقارنة مع مثيلاتها في باقي أقاليم العالم إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة وضعف مساهمة المرأة في سوق العمل رغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة، والجدول التالي يوضح بعض مؤشرات العمالة في الدول العربية.

الجدول رقم (4): مؤشرات العاملة في الدول العربية

الدول العربية	القوى العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان		القوى العاملة (معدل النمو السنوي %)	حصة النساء (البالغين 15 سنة وأكثر) من مجموع القوة العاملة %	النسبة المئوية للقوة العاملة		
	2000	2011	2011-2000	2011	الزراعة	الصناعة	الخدمات
الأردن	26.7	29.6	3.3	18.0	6.1	13.1	80.8
الامارات	58.7	59.5	9.9	14.8	3.0	9.7	87.3
البحرين	46.9	55.1	7.4	...	0.6	24.9	74.5
تونس	33.2	37.4	2.1	26.9	20.2	30.7	49.1
الجزائر	36.4	41.6	3.0	16.9	20.9	23.9	55.2
جيبوتي	43.8	41.6	2.6	...	73.5	8.2	18.3
السعودية	31.8	36.5	4.3	15.1	4.3	8.3	87.4
السودان	32.9	33.2	3.1	28.7	50.6	8.8	40.6
سوريا	28.7	32.4	3.5	15.2	19.6	31.6	48.8
الصومال	30.4	35.7	2.5	33.6	...	...	...
العراق	24.0	24.8	3.3	17.5	5.2	15.2	79.6
عمان	33.9	34.5	3.1	17.9	28.3	8.2	63.5
فلسطين	...	...	…	17.8	...	...	...
قطر	52.1	70.1	12.9	12.4	0.8	53.5	45.7
القمر	42.2	46.6	3.2	...	69.1	...	...
الكويت	53.9	60.2	3.5	23.9	1.0	14.4	84.6
لبنان	34.7	38.8	1.7	25.5	1.7	28.5	69.8
ليبيا	31.8	29.3	2.5	28.0	2.8	21.9	75.3
مصر	31.6	33.5	2.7	23.1	24.5	12.2	63.3
المغرب	35.6	37.1	1.5	27.1	24.8	28.6	46.6
موريتانيا	40.9	44.2	3.2	26.5	50.1	5.4	44.5
اليمن	22.6	26.0	4.2	25.8	37.8	8.7	53.5
متوسط الدول العربية	32.3	33.6	2.8	21.5	22.5	16.8	60.7

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص: 350.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط معدل النمو السنوي للقوى العاملة في الدول العربية يعتبر مرتفعا نسبيا حيث بلغ حوالي 2.8% في الفترة 2000-2011، أما على صعيد الدول فرادى فتراوح هذا المعدل بين 12.9% في قطر و1.5% في المغرب، وقد تجاوز المؤشر المذكور المعدل العربي في معظم الدول باستثناء المغرب، مصر، ليبيا، لبنان، الصومال، جيبوتي وتونس، ويرجع ارتفاع معدل نمو القوى العاملة إلى استمرار النمو السكاني وتزايد معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة بين النساء، ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان الناشطين اقتصاديا لعدة عقود قادمة نتيجة لتأثير النمو السكاني السريع في العقود الأربعة الماضية، وهو ما يمثل تحديا كبيرا ومستمرا بالنسبة للدول العربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

أما عن مساهمة الإناث في أسواق العمل فلا تزال حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية منخفضة إذ لا تتجاوز حوالي 21.5% سنة 2011 وتعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم، وتتدنىّ حصة المرأة في السنة ذاتها بشكل كبير في كل من قطر 12.4%، الإمارات 14.8%، السعودية 15.1%، سوريا 15.2%، بينما ترتفع في بعض البلدان الزراعية والدول الأقل نموا، ومن المفارقات غير المتوقعة أن ضعف مساهمة الإناث في أسواق العمل يصاحبه ارتفاع في مؤشرات البطالة بين الذكور في الدول العربية.

كما يبين التوزيع الجغرافي للعمالة العربية لسنة 2011 أن حوالي 64.9% من إجمالي القوى العاملة العربية تتركز في خمس دول، إذ يبلغ عدد القوى العاملة في مصر حوالي 27 مليون عامل، وفي الجزائر حوالي 15 مليون عامل، وفي السودان حوالي 14 مليون عامل، وفي المغرب حوالي 12 مليون عامل، وفي السعودية حوالي 10 مليون عامل.

أما عن توزيع العمالة حسب القطاعات فتجدر الإشارة إلى أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي انخفضت من 31.7% في سنة 2000 لتصل إلى حولي 22.5% في سنة 2011، بينما يستحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة 60.7% من القوى العاملة ويبقى بذلك التوسع في قطاع الصناعة وتنويع الاقتصاديات الوطنية والرفع من مهارات القوى العاملة لخلق فرص عمل تنافسية كافية من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية[20].

2.1. البطالة:

تشكل البطالة في البلدان العربية التحدي الأكبر للحكومات وخاصة البطالة في صفوف الشباب الذين يمثلون النسبة العظمى من إجمالي السكان إضافة إلى إجمالي الناشطين، لأنه يرتبط بكافة أمور الحياة في المجتمعات العربية بدءاً من تسرّب الكفاءات إلى الخارج، مروراً بعدم الإستقرار الاجتماعي، و بمعدلات الجريمة والإدمان على المخدرات....، حيث يقدّر حجم العاطلين عن العمل في الدول العربية في سنة 2012 بحوالي 17.5 مليون نسمة وبمتوسط معدّل بطالة يبلغ حوالي 17.2%، وتعتبر هذه النسبة الأعلى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم، وتمثل حوالي ثلاثة أضعاف متوسط معدّل البطالة في العالم والذي يبلغ حوالي 5.9%، ويبقى ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية تحدياً كبيراً يواجه اقتصادياتها[21]، ولدينا في الجدول التالي مجموعة من الإحصائيات لرصد أهم مؤشرات البطالة في الدول العربية.

الجدول رقم (5): بعض مؤشرات البطالة في الدول العربية لأحدث السنوات

الدول العربية	السنة	معدل البطالة	عدد العاطلين بالآلاف	معدل البطالة بين الذكور	معدل البطالة بين الإناث	نسبة الجامعيين بين العاطلين
الأردن	2012	12.2	175.5	10.4	19.9	36.8
الإمارات	2012	4.2	232.0	2.4	10.8	4.6
البحرين	2012	3.8	6.8	1.1	4.1	...

تونس	2012	16.7	653.8	13.9	24.2	32.9
الجزائر	2011	9.8	1100.0	8.1	19.1	21.4
جيبوتي	2012	54.0	150.0	...	...	...
السعودية	2012	5.5	607.5	4.0	15.0	60.6
السودان	2012	15.9	2700.0	...	...	...
سوريا	2012	25.0	866.3	10.4	37.1	9.4
الصومال	2007	34.7	1727.6	...	...	...
العراق	2008	15.4	1298.8	14.3	19.6	...
عمان	2012	20.0	153.3	19.0	39.0	16.5
فلسطين	2012	23.0	261.0	18.8	29.5	...
قطر	2012	0.5	6.5	0.1	2.8	39.8
القمر	2012	22.0	47.6	...	...	...
الكويت	2012	6.2	19.1	0.8	3.1	12.2
لبنان	2012	10.0	108.0	5.0	10.4	36.6
ليبيا	2012	19.5	298.5	21.0	18.0	...
مصر	2012	13.0	3519.0	9.6	24.7	32.6
المغرب	2012	8.7	1007.0	8.3	9.8	18.9
موريتانيا	2012	30.0	510.0	23.9	44.0	...
اليمن	2012	30.0	900.0	11.5	40.9	...

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص: 351.

ومن خلال إحصائيات الجدول أعلاه يتضح أن معدلات البطالة في الدول العربية تتراوح ما بين 0.5% في قطر إلى 54% في جيبوتي، وسجلت أعلى مستوياتها في الدول الأقل دخلاً أو في الدول التي تأثرت اقتصادياتها بحالة عدم الاستقرار مثل: جيبوتي، الصومال، فلسطين، سوريا، ليبيا، واليمن، كما أنها تنخفض في دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء عُمان، ويقدر متوسط معدّل البطالة غير المرجح بين المواطنين في هاته الدول سنة 2012 حوالي 9.9% ويبلغ حجم البطالة حوالي 820 ألف مواطن، حيث تفوق معدّلات البطالة بين المواطنين في هاته المنطقة معدّلات البطالة الإجمالية التي تشمل المواطنين وغير المواطنين، وذلك بسبب وجود بطالة بين الشباب الذي يفضلون انتظار دورهم في الحصول على وظائف حكومية بدلا من قبول وظائف أخرى في القطاع الخاص بأجور وميزات عينية أقل، خاصة وأن فارق الأجور بين القطاع العام والقطاع الخاص مازال في صالح الأول، أما في بقية الدول العربية فيقدر حجم البطالة لسنة 2012 بحوالي 16.7 مليون عاطل بمتوسط معدّل بطالة يبلغ حوالي 21.2%.

كما يمكن ملاحظة أن هناك ارتفاع في بطالة العنصر النسائي رغم أن نسبة مشاركة النساء العربيات في اليد العاملة هي الأكثر انخفاضا في العالم كما ذكرنا سابقا، حيث بدأت هذه النسبة بالتزايد بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة إلا أن التزايد يتزامن مع انخفاض في فرصهن للعمل، فضلا عن ذلك فإن معدل البطالة لدى النساء أعلى من معدل البطالة لدى الرجال، وتتسع هذه الهوة بين الجنسين بشكل ملحوظ في دول كل من

الإمارات، البحرين، الجزائر، سوريا، عمان، قطر، الكويت، مصر، المملكة العربية السعودية، حيث يبلغ معدل البطالة لدى النساء ضعفي إلى ثلاثة أضعاف معدل البطالة لدى الذكور.

كما أنه منذ سنوات برزت بطالةُ حملة الشهادات التعليمية واستفحلت في الكثير من الدول العربية، وهذا لعدم توافق تعليمها لمتطلبات سوق العمل إذ تبين إحصائيات سنة 2012 أن نسبة الجامعيين بين العاطلين تبلغ في الأردن 36.8%، تونس 32.9%، السعودية 60.6%، قطر 39.8%، لبنان 36.6%، مصر 32.6%.

2. الفقر و توزيع الدخل

الفقر ظاهرة بشرية تهدد حياة الملايين من الشعوب حيث تحد من أنشطتهم وتجعلهم غير قادرين على التفاعل مع بيئتهم الجغرافية أو تأدية دورهم الإنساني، فهم لا يستمتعون بفرصة الحياة الممنوحة لهم أسوة بغيرهم، فهو ظاهرة يتفاوت في خصائصه وطبيعته مع إمكانيات وقدرات الإنسان وارتباطه بظروفه المكانية حيث تودي هاته المتغيرات إلى تهميش فئات وشرائح كبيرة من الشعوب، فالفقر يعد عقبة أساسية أمام التنمية والتطور ويشكل خطرا على الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، بل هو خطر على كل مفاصل الحياة حيث يؤدي إلى نشأة بيئة خصبة لنمو الانحراف الذي يستهدف أمن المجتمع والدولة معا، ويؤدي إلى تعطيل الكثير من الإمكانيات والقدرات البشرية في المجتمعات.

1.2. تطور مؤشرات الفقر:

لتحديد خارطة الفقر في الدول العربية سنعتمد على مؤشر فقر الدخل و مؤشر الفقر متعدد الأبعاد:

1.1.2. تطور مؤشر فقر الدخل:

يتطلب الحديث عن الفقر وفق مؤشر الدخل تحديد المستوى الأدنى للمعيشة حيث يعتبر من لا يحصل عليه ضمن فئة الفقراء ويسمى هذا المستوى الأدنى من المعيشة بخط الفقر، ويقدر خط الفقر على أساس مفهوم الدخل أو على أساس الإنفاق الاستهلاكي، ويهدف تحديد خط الفقر إلى التعرف على الأفراد الذين لا يستطيعون مقابلة احتياجاتهم الأساسية كما يلخصها هذا الخط، ومن أهم وأكثر مؤشرات الفقر استخداما قياس نسبة عدد الفقراء إلى إجمالي السكان أو الأسر في المجتمع[22].

ويوضح الشكل (4) نسب الفقر في الدول العربية المستندة إلى خطوط الفقر الوطنية* حسب أحدث البيانات المتوفرة، حيث يتبين أن الدول العربية تنقسم بشكل واضح إلى أربع مجموعات، تضم المجموعة الأولى الدول ذات مستويات الفقر المتدنية التي تقل عن 10% وتشمل الجزائر، لبنان، المغرب، بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي عدا البحرين، وتتكون المجموعة الثانية من كلّ من البحرين، سورية، الأردن، وتونس ذات نسب الفقر الواقعة بين 10 و 20%، أمّا المجموعة الثالثة فتتكون من كلّ من فلسطين، مصر، والعراق بنسب فقر تقع بين 20

و30%، وتتكون المجموعة الرابعة والأخيرة من اليمن، موريتانيا، جيبوتي، الصومال، القمر، والسودان بنسب فقر تتراوح بين 38 و 46.5% من مجموع السّكان.

الشكل رقم (4): نسب الفقر في الدول العربية حسب خط الفقر الوطني (وفق أحدث البيانات المتاحة)

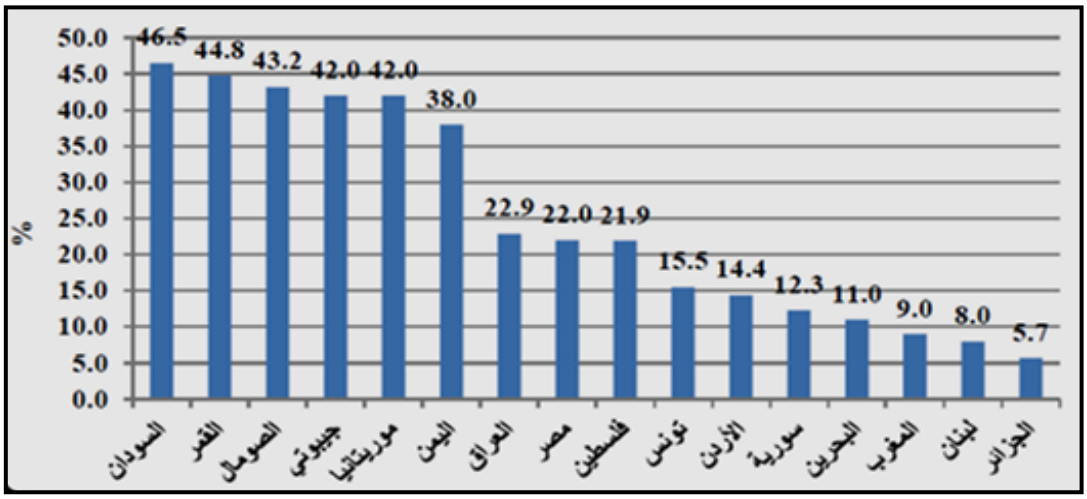

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص: 29.

ويأخذ الفقر في أغلب الدول العربية المتوفر عنها بيانات طابعا ريفيا حيث أن معدلات الفقر في الأوساط الريفية أعلى من معدلات الفقر في الأوساط الحضرية حيث أن الريف يأوي أكثر من ثلاثة أرباع الفقراء في كل من مصر، المغرب و موريتانيا، وقُرابة الثلثين في كل من العراق، اليمن والسودان، الشكل (5)، وهذا يدعو إلى تركيز سياسات مكافحة الفقر على المناطق والمجتمعات الريفية لتنمية وتوسيع نطاق الأنشطة المرتبطة بهم خاصة في القطاع الزراعي، وتوسيع برامج التنمية الريفية القائمة، ودعم أنشطة الصناديق الاجتماعية في تلك المناطق لاسيما عن طريق النشاط الإقراضي لتمكين الفقراء من امتلاك الأصول الإنتاجية، وتحسين نفاذهم إلى المرافق العامة والخدمات الأساسية مثل التعليم، التدريب والصحة.

الشكل رقم (5): نسبة الفقر وفق خط الفقر في الريف و المدن في بعض الدول العربية (وفق أحدث البيانات المتاحة)

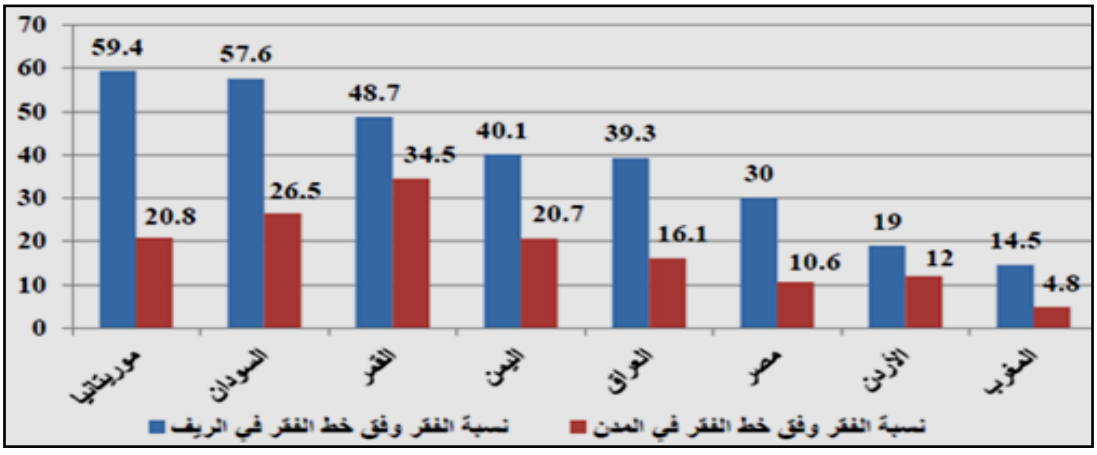

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص: 29.

إن مؤشرات الفقر المذكورة تعبر فقط عن فقر الدخل وهو يمثل مكوناً واحدًا من بين مكونات الفقر في حين أن الفقر البشري يضم أبعادًا أخرى بالإضافة إلى الدخل مثل التعليم والصحة والمستوى المعيشي، وتشير بعض المؤشرات المتاحة إلى وجود أشكال عديدة من الحرمان والتهميش، مثل سوء التغذية وضعف الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم يعاني منها السكان في الدول العربية التي تنخفض فيها مستويات فقر الدخل[23].

2.1.2. تطور مؤشر الفقر متعدّد الأبعاد:

تعتبر المنطقة العربية من المناطق ذات مستويات الفقر المنخفضة نسبياً خاصة إذا ما قورنت بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء أو منطقة شرق آسيا، إلا أن ما حصل من تطورات سياسية في بعض الدول العربية خلال سنة 2011 أثار بعض المخاوف من أن التوازن الاجتماعي في بعض هذه الدول كان هشا ويشير إلى أن الحجم الحقيقي لمشكلة الفقر والتقدير الدقيق لتداعياتها أكبر مما هو منعكس في نسب فقر الدخل السائدة، ففي تقرير التنمية البشرية لعام 2010 قدم برنامج الأمم المتحدة مؤشرا جديدا للفقر سُمي بمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد "Multidimensional Poverty Index" وتكمن أهمية هذا المؤشر بالمقارنة مع مؤشر فقر الدخل في أنه يتضمن عناصر غير مرتبطة بالدخل، ويأخذ بعين الاعتبار أوجه متعددة للحرمان البشري من حيث الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، ويستند إلى بيانات مسوح الأسرة بحيث يصنف كل فرد بناءً على عدد من أوجه الحرمان في أسرته قبل تجميع البيانات في مقياس للفقر على المستوى الوطني، وبالتالي يمكن لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد إعطاء صورة واضحة حول حجم التحديات القائمة أمام معظم الدول، ومنها الدول العربية في مكافحة الفقر بمختلف أبعاده لاسيما على مستوى تحسين الدخل والخدمات الأساسية خاصة في مجالي التعليم والصحة[24]، والشكل (6) يبين مستوى مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد *ومكوناته بالنسبة للدول العربية التي تتوفر حولها بيانات.

الشكل رقم (6): دليل الفقر متعدد الأبعاد في بعض الدول العربية و مكوناته

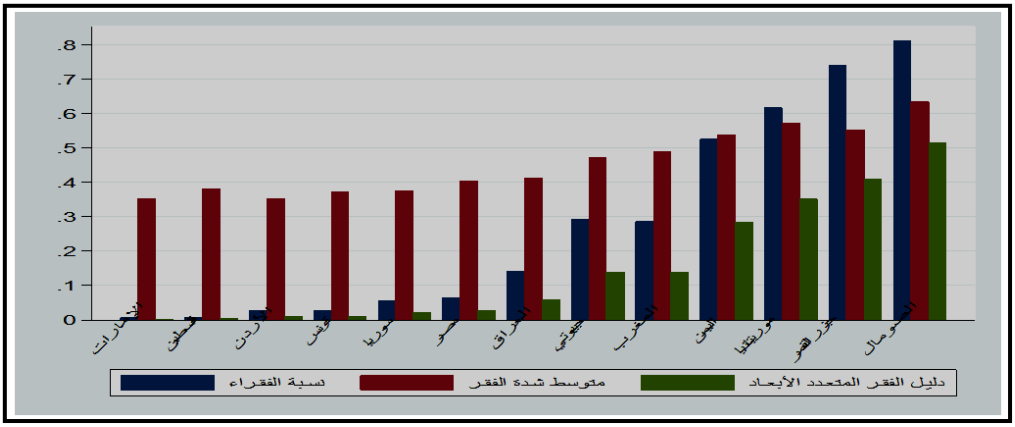

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: عبد الحميد نوار، دليل الفقر المتعدّد الأبعاد وسياسات معالجة مشاكل الحرمان المتشابكة في الدول العربيّة، تقرير التنمية الإنسانية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2014، ص ص: 9- 11.

ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الدول العربية تنقسم إلى مجموعتين المجموعة الأولى تضم الدول ذات قيمة أقل من 10% وهي كل من فلسطين، الأردن، تونس، سورية، والعراق وهي دول رغم ارتفاع مستويات فقر الدخل فيها إلا أنها استطاعت أن تحقق تقدماً هاماً خاصة في مجالي الصحّة والتعليم وهو ما جعلها في وضع أفضل وفقا لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد، أما المجموعة الثانية تضم الدول الأقلّ نموًّا والفقيرة التي يتجاوز فيها قيمة المؤشر 10% حيث سجلت الصومال أعلى قيمة بـ 51% تليها جزر القمر41%، وموريتانيا 35% واليمن 28%. وعلى الرغم من انخفاض قيمة مؤشر الفقر المتعدِّد الأبعاد لدول المجموعة الأولى والذي بلغ حدّه الأدنى 0.2% في الإمارات، فإن متوسّط شدّة الحرمان ليست منخفضة بين حوالي 35 و40% خلافًا للمتوقع، كما نلاحظ بالنسبة لدول المجموعة الثانية أن لجيبوتي والمغرب القيمة نفسها لمؤشر الفقر المتعدِّد الأبعاد رغم أن عدد السكّان في جيبوتي صغير جدًّا 0.8 مليون نسمة مقارنة بعدد السكّان في المغرب 31.2 مليون نسمة مع ذلك فنسبة الفقراء في كلا البلدين متقاربة جدًّا 28.5% للمغرب و29.3% لجيبوتي، بينما يقلّ نسبيا متوسّط شدّة الحرمان في جيبوتي 47.3% عن المغرب 48.8% وهكذا يكون لهما تقريبًا القيمة نفسها من دليل الفقر المتعدِّد 14%، أما بالنسبة لدول الصومال، جزر القمر، موريتانيا واليمن فيرتفع قيمة مؤشر الفقر المتعدِّد الأبعاد نظرا لارتفاع نسبة الفقراء الذي لا يقل عن 52.5% و متوسط شدة الحرمان الذي لا يقل عن 53.9%[25].

فالفقر في الدول العربية يعود إلى عدم المساواة في توزيع الدخل وبدرجة أكبر إلى الحرمان من القدرات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمعرفة والسكن والمشاركة في الحياة السياسية والتمتع بالحرية وعدم التعرض للتهميش، وهي كلها وسائل لتحقيق التنمية البشرية التي تهدف إلى توسيع خيارات البشر وتحقيق مستويات مقبولة من الرفاهية والرخاء، فتفشي الفقر بمعناه الواسع وعدم المساواة في توزيع الدخل والأصول والتهميش وعدم تكافئ الفرص بين أفراد المجتمع الواحد تلعب دورا سلبياً ليس فقط من حيث الحد من مساهمة كل فرد في جهود التنمية، بل أيضا من حيث الإسهام في تأجيج الشعور بالغبن وإضعاف الاستقرار الاجتماعي والحد من آفاق النمو طويل المدى*.

2.2. تطور مؤشرات توزيع الدخل:

تعتبر الدول العربية نسبيا من الدول النامية ذات التوزيع الأقل تفاوتا في الدخل والإنفاق سواء تعلق الأمر بمعامل جيني أو بدلالة نسبة إنفاق أعلى إلى أقل 20% من السكان، ويبين الشكل (3-7) نسبة إنفاق أعلى إلى أقل 20% من السكان في بعض الدول العربية المتاح حولها بيانات، حيث أن هذه النسبة هي الأعلى في القمر يليها بفارق كبير كل من قطر وتونس، والأدنى في مصر والعراق والأردن، ويبلغ متوسط تلك النسبة في مجموعة الدول العربية المتاح عنها بيانات حديثة حوالي 8.5.

الشكل رقم (7): نسبة إنفاق أعلى إلى أقل 20% من السكان في بعض الدول العربية (وفقا لأحدث البيانات المتاحة)

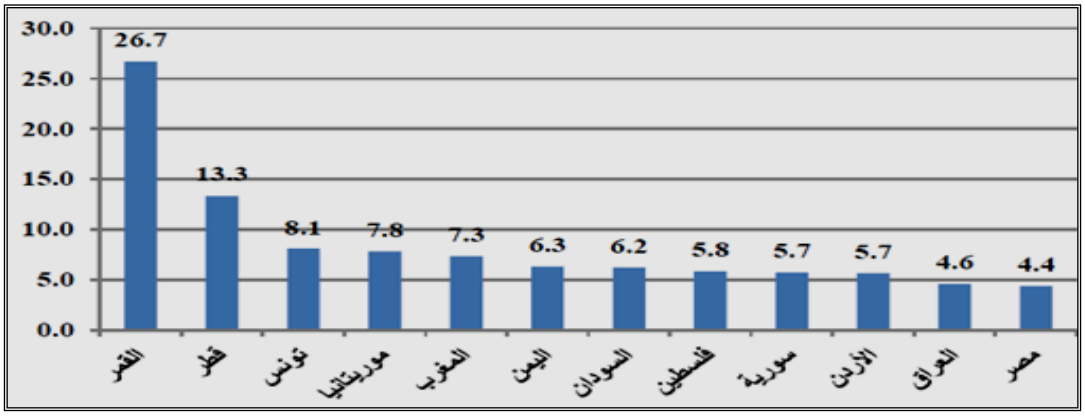

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص: 31.

وفي المقابل تفيد بعض الدراسات المتوفرة حول درجة المساواة في توزيع بعض الأصول الإنتاجية مثل الأراضي وكذلك النفاذ إلى بعض الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحّة، بأن الدول العربية ليست بأفضل حال من عدد من أقاليم العالم الأخرى، وعلى سبيل المثال وجدت دراسة شملت خمس دول عربية بأن معامل جيني لتوزيع الأراضي يتراوح بين 55% في مصر و73% في العراق[26]، وهي مؤشرات أفضل من تلك السائدة في أمريكا اللاتينية لكن أقل من حيث مستوى العدالة مقارنة بتوزيع الأراضي في دول شرق آسيا، وفي مجال توزيع سنوات الدراسة بين السكان بينت دراسة أخرى بأن معامل جيني في الدول العربية هو من بين الأعلى في العالم ويتراوح بين 44.3% في البحرين والأردن إلى أكثر من 52% في دول أخرى، علما بأن معامل جيني في هذا المجال يبلغ حوالي 37% في أمريكا اللاتينية و35% في شرق آسيا[27].

ومن بين المؤشرات التي جذبت اهتمام المؤسسات الدولية والباحثين في الفترة الأخيرة، مؤشرات تكافؤ الفرص في عدد من المجالات بما في ذلك الأجور والتعليم والصحّة وغيرها من الخدمات الأساسية، وفي هذا الخصوص يرجع عدم التكافؤ في الأجور أو النفاذ إلى خدمات أساسية كالتعليم والصحّة إلى عاملين رئيسين وهما عدم تكافؤ فرص الظروف الأولية "Initial Conditions" أو عدم التكافؤ الناتج عن بعض الأسباب الأخرى، وتتعلق الظروف الأولية بالظروف التي تخرج عن إطار سيطرة الفرد ولا يستطيع أن يتحكم فيها ومن بين هذه الظروف مكان الولادة، والنوع، والخصائص الأبوية، ودخل وثروة الأسرة، وهذه الظروف الأولية عادة ما تبدأ عند الطفولة وتتواصل مع الفرد إلى سن الشباب لتؤثر على درجة النفاذ إلى سوق العمل، والائتمان، والعدالة وغيرها من الخدمات الأساسية، أمّا الأسباب الأخرى لعدم المساواة فتتمثل عادة في اختلاف في الجهد والمهارات والخيارات والحظ، بالإضافة إلى عوامل شخصية متنوعة أخرى.

وفي مجموعة من الدراسات الصادرة حول الدول العربية في مجال عدم المساواة في الأجور، توصلت دراسة حول الأجور في مصر، إلى أن حوالي 30% من إجمالي عدم المساواة في الأجور يرجع إلى عدم تكافؤ الفرص[28]،

وفي دراسة أخرى حول عدم المساواة في التحصيل التعليمي في بعض الدول العربية تم التوصل إلى أن عدم المساواة في الفرص يفسر جزءا كبيرا من التفاوت في التحصيل التعليمي في معظم الدول العربية، وذلك من خلال تحليل نتائج الطلابّ العرب في اختبارات الكونسورتيوم الدولي للاتجاهات في الرياضيات ودراسات العلوم (TIMSS)*، وتعزو الدراسة عدم التكافؤ في الفرص في مجال التحصيل التعليمي لاختلاف الظروف الأولية من حيث الخلفية الأسرية والخصائص المجتمعية، ووجدت أنه بالرغم من الجهود المبذولة من الدول العربية للاستثمار في قطاع التعليم، إلا أن تلك الاستثمارات لم تترجم إلى نوعية تعليم أعلى وذلك بالنظر إلى نتائج الطلاب العرب في الاختبارات المذكورة بالمقارنة مع نظرائهم من الأقاليم الأخرى في العالم، وتبين الدراسة أن هناك مجالا للسياسات الحكومية للتأثير على نسبة عدم تكافؤ الفرص في التحصيل التعليمي من خلال إتاحة الموارد المتعلقة بتحسين النفاذ إلى الخدمات التعليمية وتحسين نوعيتها بشكل أكثر عدالة بين الحضر والريف وبين المناطق القريبة والبعيدة، وذلك لتحجيم أثر خصائص المجتمع على تكافؤ فرص التحصيل التعليمي، كما يساهم التوزيع العادل للموارد أيضا في تذليل الأثر السلبي للخلفية العائلية، مثل تدني المستوى التعليمي للوالدين على التحصيل التعليمي للطلاب وتحسين فرصهم في الحصول على تعليم ذات نوعية عالية[29].

3. نسبة التسرب من التعليم والأمية:

1.3. نسبة التسرب من التعليم:

يقدر المتوسط العربي لسنوات التمدرس بقاء الطلبة في نظام التعليم بنحو 9.8 سنة في عام 2010، ويبقى بذلك أقل من معدلي الدول النامية 10.9 سنة ودول العالم ككل 10.1 سنة، وتقدر سنوات التمدرس بحوالي 14 سنة في كل من البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، عمان، فلسطين ولبنان وتقل عن 6 سنوات في جيبوتي، ويشير التطور الإيجابي في معدل سنوات التمدرس وأداء مؤشرات التعليم الأخرى المذكورة أعلاه إلى تحقيق بعض التقدم في رفع كفاءة الموارد البشرية خلال الفترة 1990 -2011، (الجدول رقم (6)).

الجدول رقم (6): عدد سنوات الدراسة المتوقعة و معدلات التسرب في مرحلة التعليم الأساسي

الدول العربية	عدد سنوات الدراسة المتوقعة 2010			معدلات التسرب (%) للفترة 2002-2011		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
الأردن	12.4	12.9	12.7	...	...	0.2
الإمارات	12.9	13.9	13.3	...	...	3.3
البحرين	14.5	13.8	14.6	0.0	2.6	1.8
تونس	14.1	14.9	14.5	6.1	4.5	5.3
الجزائر	13.4	13.8	13.6	6.8	2.9	5.0
جيبوتي	6.2	5.3	5.7	35.9	35.5	35.7
السعودية	14.3	14.3	14.3	3.3	10.0	6.7
السودان	6.7	6.0	6.3	14.4	2.3	9.1

سوريا	10.5	10.4	10.4	5.7	5.1	5.4
الصومال	...	...	...	...	...	...
العراق	11.1	8.3	9.7	21.7	38.9	33.3
عمان	13.5	13.6	13.5	1.0	0.0	2.7
فلسطين	12.9	14.1	13.5	1.1	0.9	0.9
قطر	11.6	13.6	12.2	9.3	3.2	6.4
القمر	11.1	9.3	10.7	35.9	...	25.9
الكويت	11.9	13.2	12.5	4.0	4.0	4.0
لبنان	13.5	14.3	13.9	9.7	6.6	8.2
ليبيا	16.0	16.4	16.2	...	...	...
مصر	12.4	11.8	12.1	...	...	3.2
المغرب	11.1	9.8	10.5	9.4	9.6	9.5
موريتانيا	8.1	8.0	8.1	29.1	29.6	29.3
اليمن	10.6	6.6	8.6	38.8	43.2	40.5

(...) عدم توفر بيانات

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص: 351.

وفيما يتعلق بنسب التسرب تشير البيانات المتاحة إلى أن معدل التسرب في مرحلة التعليم الأساسي في الدول العربية قد بلغ 6.7% ويلاحظ أن هذه النسب مازالت مرتفعة في بعض الدول العربية حيث بلغت حوالي 25.9% في القمر، 29.3% في موريتانيا، 33.3% في العراق و40.5% في اليمن في الفترة من 2002 حتى 2011 ويعبر مستوى التسرب المدرسي عن مدى قدرة وكفاءة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالطلاب وعدم خروجهم من العملية التعليمية لسبب أو لآخر، ويعتبر التسرب من المصادر الأساسية لارتفاع نسبة الأمية وتدنيّ مستوى كفاءة القوى العاملة، بالإضافة إلى كونه يمثل عاملا أساسيا من مسببات ارتفاع البطالة في أوساط الشباب نظرا لكونه يحرم الطلبة المعنيين بهذه الظاهرة من اكتساب المعارف والمهارات التي تسلحّهم للمنافسة في سوق العمل[30].

2.3. الأمية:

قدرت نسبة الأمية بين البالغين 15 سنة فما فوق في الدول العربية سنة 2010 بحوالي 25.5%، وهي بذلك تفوق مثيلاتها في جميع الأقاليم في العالم باستثناء إقليمي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء حيث بلغت خلال نفس السنة في كل منهما حوالي 37.2% و37.0% على التوالي، كما تفوق أيضا النسبة المسجلة في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة والتي بلغت حوالي 17.7%.

الجدول رقم (7): معدل الأمية في الدول العربية

الدول العربية	الفئة العمرية (15 سنة فما فوق)			الفئة العمرية (15 - 24)		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
الأردن	3.7	10.3	7.0	1.2	1.2	1.2
الإمارات	9.7	11.3	10.2	1.7	3.9	2.6
البحرين	7.2	9.8	8.1	0.0	0.0	0.0
تونس	13.6	30.4	18.0	1.9	4.2	3.2
الجزائر	15.6	29.0	22.3	5.8	9.4	7.5
جيبوتي	20.1	38.6	29.7	9.0	15.1	12.1
السعودية	8.1	15.3	11.3	1.1	3.2	2.2
السودان	19.9	38.0	28.9	10.4	16.4	13.3
سوريا	10.1	23.1	16.6	3.9	6.4	5.1
الصومال	...	...	...	...	...	...
العراق	14.0	29.4	21.8	15.5	19.5	17.4
عمان	10.0	19.1	11.7	2.4	2.4	2.4
فلسطين	2.1	7.4	4.7	0.8	0.7	0.8
قطر	3.4	4.4	3.6	2.4	1.3	2.1
القمر	20.3	31.3	25.8	14.2	15.3	14.7
الكويت	5.0	8.2	6.1	1.4	1.3	1.4
لبنان	5.6	10.2	7.9	1.6	0.9	1.3
ليبيا	4.4	17.3	10.8	0.1	0.2	0.1
مصر	21.6	38.5	29.9	8.4	12.2	10.2
المغرب	31.1	56.1	43.9	13.3	27.9	20.5
موريتانيا	35.1	48.8	42.0	28.7	34.7	31.7
اليمن	18.8	53.2	36.1	4.0	25.9	14.8

(...) عدم توفر بيانات

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص: 351.

وقد أسهم التوسع في نشر التعليم في تراجع نسبة الأمية في الدول العربية عما كانت عليه سنة 1990 وقد سجل معدل الأمية بين البالغين في عدد من الدول العربية في سنة 2010 مستويات مرتفعة، حيث بلغ في المغرب حوالي 43.9%، وفي موريتانيا حوالي 42.0%، وفي اليمن حوالي 36.1%، وبالمقابل سجل معدل الأمية تراجعا ملحوظا في عدد من الدول العربية خلال الفترة 1990- 2010 ليصل إلى أقل من 10 في المائة من البالغين في كل من الأردن والبحرين وفلسطين وقطر والكويت ولبنان، وتبلغ نسبة الأمية بين الإناث البالغات 15 سنة فما فوق حوالي 34.6% من إجمالي عدد الإناث في الدول 24 سنة حوالي 14.4%، ويصل معدل الأمية العربية بينما تبلغ نسبة

الأمية للإناث في الفئة العمرية 15 للإناث البالغات مستويات تقارب أو تفوق 50% في اليمن وموريتانيا والمغرب وينعكس ذلك على مستوى دليل المساواة بين الجنسين في معدل الأمية في الدول العربية[31].

خلاصة:

من خلال دراستنا للواقع الاقتصادي والاجتماعي للوطن العربي خلصنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ تباين أداء الاقتصاديات العربية خلال السنوات الأخيرة تبعًا لتطورات الاقتصاد العالمي ومدى ارتباطها به وما تملكه من ثروات نفطية إذ كان لارتفاع عائدات صادرات النفط أثراً كبيراً في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، إلا أن تقديرات نمو الناتج بالأسعار الثابتة وبالعملات الوطنية في سنتي 2011 و2012 تظهر التباين الواضح في الأداء بين الدول النفطية وغير النفطية من ناحية، والدول التي شهدت حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وبقية الدول؛
- ✓ من ناحية أخرى سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تفاوت بين مختلف الدول العربية حيث انقسمت إلى مجموعتين، فتضم المجموعة الأولى دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى لبنان وليبيا والتي حققت قيم لنصيب الفرد من الناتج أعلى من متوسط العام لدول العربية ككل، أما المجموعة الثانية فتضم بقية الدول التي حققت قيم لنصيب الفرد من الناتج أقل من المتوسط العام؛
- ✓ وعلى صعيد معدلات التضخم، فقد انعكس بقاء الأسعار العالمية للنفط والغذاء عند مستويات مرتفعة وتزايد مستويات الطلب المحلي لبعض الدول بفعل الزيادة في مستويات الإنفاق العائلي أو الحكومي على معدلات التضخم والتي ارتفعت إلى نحو 7.6% سنة 2012 على مستوى الدول العربية ككل مقارنة بنحو 1.9% لسنة 2000؛
- ✓ قد أثر هذا التباين في الأداء الاقتصادي على مؤشرات التنمية الاجتماعية حيث لا تزال غالبية الدول العربية تواجه تحديات رئيسية في مجالات التنمية الاجتماعية والبشرية تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني والبطالة، وتدنيّ مستويات التعليم ونوعيته وما يترتب على ذلك من ضعف في القدرة التنافسية للقوى العاملة، أما فيما يتعلق بمؤشرات الفقر وتوزيع الدخل، تشير الدلائل إلى أن الظروف السياسية السائدة في عدد من الدول العربية قد ساهمت بشكل كبير في تراجع المستوى المعيشي لسكان تلك الدول حيث أثرت سلبا على معدلات الاستثمار والإنتاج والتشغيل.

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح بعض التوصيات التي يمكن للدول وواضعي السياسات والمهتمين تبنيها وتتمثل في الآتي:

- ✓ نظرا للتفاوت الكبير في توزيع الثروة بين دول الوطن العربي التي تشكل عاملا مهما في تحقيق التنمية الاجتماعية، لذلك يجب العمل على تخفيف حدة هذا التفاوت عن طريق ايجاد سبل للتعاون الاقتصادي والاجتماعي، تكفل لتلك الدول ضمان نوع من الاستقرار الاقتصادي يعمل على تحسين الوضع الاجتماعي في الوطن العربي؛
- ✓ وضع استراتيجية عربية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية (تفعيل العمل العربي المشترك)، قصد ترسيخ مفاهيم الحكم الرشيد ومعالجة ظاهرة الفقر والأمية، وتوفير فرص العمل والرعاية الصحية في العالم العربي.

الهوامش والإحالات:

[1] طاهر فاضل البياتي وخالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص: 245.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002، ص: 11.

[3] هبة عبد المنعم، أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، صندوق النقد العربي، 2012، ص: 13.

[4] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007، ص ص: 16- 17.

[5] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص: 16.

[6] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص: 16.

[7] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص: 18.

[8] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، ص ص: 20-21.

[9] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص ص: 20-21.

[*] نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي ÷ العدد الإجمالي لسكان

[10] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003، ص: 04.

[11] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص: 19.

[12] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص: 21.

[13] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص ص: 21- 22.

[14] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، ص: 21.

[15] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص: 22.

[*] من خلال تعريف التضخم الذي أخذنا به يمكن أن القول بأن معدل التضخم هو معدل التغير في المستوى العام للأسعار ويتم قياسه كما يلي:

معدل التضخم= ((مستوى السعر لسنة t - مستوى السعر لسنة t-1)÷(مستوى السعر لسنة t-1))×100

حيث أن مستوى السعر يتم قياسه باستخدام مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (والذي يستخدم صيغة لاسبيرز للأرقام القياسية في حسابه)، ويعتبر مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين الأكثر شيوعا لقياس التضخم، والمهمة الرئيسية لهذا المؤشر تتركز في قياس تكلفة شراء سلة نمطية من السلع والخدمات لمختلف الفترات الزمنية.

[16] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص ص: 22-23.

[17] عبد الحافظ الصاوي، أسباب ارتفاع التضخم في العالم العربي، موقع الجزيرة نت، (http://www.aljazeera.net/home)، تاريخ الزيارة 2014/10/24.

[*] استهدفت الجهود الدولية المبذولة من أجل تحقيق تنمية مستدامة وعادلة، والقضاء على الفقر في مختلف بقاع العالم تحقيق ثمانية أهداف، أصبحت تعرف بـ "الأهداف الإنمائية للألفية"، والتي تم تضمينها في إطار توصيات مؤتمر قمة الألفية الذي نظمته الأمم المتحدة بمقرها في شهر سبتمبر من سنة 2000 تم تضمين التقليل من فقر الدخل في الهدف الأول من أهداف الألفية، والمتمثل في تخفيض نسبة السكان الذين لا يتجاوز دخلهم اليومي دولارا واحدا مع حلول سنة 2015 إلى نصف النسبة التي كانت سائدة في سنة 1990.

[18] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، إقتصاديات الوطن العربي، دار المسيرة للنشر، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى، 2010، ص: 25.

[19] نفس المرجع أعلاه، نفس الصفحة.

[20] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص ص: 41-42.

[21] نفس المرجع أعلاه، ص: 42.

[22] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، ص: 28.

[*] يقدر خط الفقر الدولي بحوالي 1.25 دولار في اليوم باستخدام أسعار 2005 المعادلة للقوى الشرائية، ويُمثل هذا الخط متوسط خط الفقر لأفقر 15 دولة في العالم بدلالة الاستهلاك للفرد، وبالإضافة إلى خط الفقر 1.25 دولار باليوم، يستخدم خط 2 دولار باليوم أيضا، كحد أعلى لخط الفقر وهو يمثل حاليا وسيط خطوط الفقر بالنسبة للدول النامية ككل.

[23] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، ص: 31.

[24] نفس المرجع السابق، ص: 32.

[*] مؤشر الفقر متعدد الأبعاد= نسبة الفقراء × متوسط شدة الفقر أو الحرمان، و لمعرفة مكونات دليل الفقر المتعدد الأبعاد وكيفية حسابه إرجع إلى: (عبد الحميد نوار، دليل الفقر المتعدّد الأبعاد وسياسات معالجة مشاكل الحرمان المتشابكة في الدول العربيّة، تقرير التنمية الإنسانية العربية، سلسلة أوراق بحثيّة عن برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2014، ص ص: 9- 11).

[25] عبد الحميد نوار، دليل الفقر المتعدّد الأبعاد وسياسات معالجة مشاكل الحرمان المتشابكة في الدول العربيّة، تقرير التنمية الإنسانية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2014، ص: 15.

[*] لهذه الأسباب يركز حاليا عدد من المؤسسات البحثية حول العالم على تطوير مؤشرات كمية لقياس التماسك الاجتماعي تستهدف قياس توجهات الأفراد وإحساسهم تجاه أوجه عديدة من حياتهم اليومية ووضعهم في المجتمع ومدى مشاركتهم في بناء مستقبل بلدانهم.

[26] Deininger, K. and P. Olinto. Asset Distribution, Inequality and Gowth, World Bank Policy Research Working Paper, 2002, N° 2375.

[27] Thomas, V., Y. Wang, and X. Fan, Measuring Education Inequality: Gini Coefficient of Education, World Bank Policy Research Working Paper,2001, N° 2525.

[28] Nadia Belhaj Hassine, Inequality of Opportunity in Egypt, Economic Research Forum, Working Paper, Cairo, Egypt, 2010, N°549.

[*] دراسة عالمية تهدف إلى التركيز على السياسات والنظم التعليمية، ودراسة فعالية المناهج المطبقة وطرق تدريسها، والتطبيق العملي لها، وتقييم التحصيل وتوفير المعلومات لتحسين تعليم وتعلم الرياضيات والعلوم، وتتم هذه الدراسة تحت إشراف الهيئة الدولية لتقييم التحصيل التربوي (IEA) ومقرها هولندا.

[29] Djavad Salehi - Isfahani, Nadia Belhaj Hassine and Ragui Assaad, Equality of Opportunity in Educational Achievement in the Middle East and North Africa, Economic Research Forum, Working Paper, 2012, N° 689.

[30] صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2013، ص: 36.

[31] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.